PROVISIONAL
A/PV.2326
1 September 1975
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الاستثنائية السابعة

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والسادسة والعشرين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الاثنين أول ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد بوتفليقة (الجزائر)

—	افتتاح رئيس وفد الجزائر للدورة	(١)
—	دقيقة صمت للصلاة أو التأمل	(٢)
—	تعيين لجنة وثائق التفويض	(٣)
—	انتخاب الرئيس	(٤)
—	تنظيم الدورة	(٥)
—	اقرار جدول الاعمال	(٦)
—	الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي	(٧)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في اقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70500/A

Digitized by UNOG Library

البند رقم ١

افتتاح رئيس وفد الجزائر للدورة

الرئيس المؤقت (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة .

البند رقم ٢

لحظة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس المؤقت (الكلمة بالفرنسية) : أدعو السادة الأعضاء للوقوف دقيقة صمت للصلاة أو التأمل .

(وقف الأعضاء دقيقة صمت)

البند رقم ٣

تعيين لجنة وثائق التفويض

الرئيس المؤقت (الكلمة بالفرنسية) : سوف نقوم على الفور بتشكيل لجنة وثائق التفويض ، ان المادة ٢٨ من اللائحة الداخلية تنص على أن لجنة لفحص وثائق التفويض ينبغي أن تعيّن في بداية كل دورة ، وأنها تتكون من تسعة أعضاء ، تعينهم الجمعية العامة وفقا لاقتراح مقدم من الرئيس .

وللاسراع بأعمال الدورة الخاصة وطبقا للسوابق فانه قد يكون من الملائم أن تشكل لجنة وثائق التفويض من نفس الأعضاء الذين كانت تتشكل منهم في الدورة العادية التاسعة والعشرين وهم : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلجيكا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، السنغال ، الصين ، الفلبين ، فنزويلا ، كوستاريكا ، الولايات المتحدة الامريكية .

فاذا لم تكن هناك اعتراضات فانني اعتبر أن لجنة فحص وثائق التفويض قد شكلت على هذا النحو .

اذن تقرر ذلك

Digitized by UNOG Library

الرئيس المؤقت (الكلمة بالفرنسية) : هل أستطيع أن أسترعي انتباه أعضاء الجمعية العامة في هذا الصدد الى المذكرة الشفهية المقدمة من الأمين العام بتاريخ ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ التي أشير فيها الى وثائق اعتماد الممثلين الذين لم يخولوا من قبل تمثيل حكوماتهم من كافة دورات الجمعية العامة ينبغي أن تعد وفقا للمادة ٢٧ من لائحة الاجراءات .

البندان ٤ ، ٥

انتخاب الرئيس

تنظيم الدورة

الرئيس المؤقت (الكلمة بالفرنسية) : أمام الجمعية الآن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وثيقة A/10003/Add.1(Part 1) الكلمة للسيد ممثل المكسيك .

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية) : ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته رقم ١٩٨٠ قرر أن يوصي الجمعية العامة - ويمكن أن نجد ذلك في الوثيقة التي أشار اليها الآن السيد الرئيس A/10003/Add.1 (Part 1) والفقرة ٥ (a) :

" ان اللجنة العامة للدورة السابعة الخاصة ينبغي أن تشكل على نفس النحو الذي شكلت به اللجنة في الدورة العادية التاسعة والعشرين "

ان تنفيذ هذه التوصية التي صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تغطي أساسا ثلاث نقاط ، أولا : أن تطلب الجمعية العامة من سعادة عبد العزيز بوتفليقه وزير خارجية الجزائر أن يرأس مداولات هذه الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة . وأود بالنسبة لنا جميعا ، الذين شهدوا الأسلوب الرائع والعظيم الذي رأس به سعادة عبد العزيز بوتفليقه الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، فانه من الواضح أن هذه التوصية التي صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف تتم الموافقة عليها بالتصفيق من جانب الجمعية العامة .

أما الجانبان الآخران اللذان غطتهما توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي فهما: أولا ، أنه بالنسبة لرؤساء اللجان الرئيسية الذين انتخبوا في الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، ينبغي أيضا أن ينتخبوا رؤساء للجان الرئيسية لهذه الدورة الخاصة . وثانيا ، فان تلك

Digitized by UNOG Library

الدول الأعضاء التي شغلت مناصب نواب الرئيس في الدورة العادية التاسعة والعشرين ينبغي أن تواصل هذه الدول شغل هذه المناصب من الدورة الخاصة الحالية .

وفي هذا الشأن هناك نقطة واحدة أرى أنها تتطلب اضافة الى توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ولهذا السبب فان وفد بلادى قد طلب الكلمة في هذه المرة ، وهذا الجانب يتعلق بحقيقة أن عددا من رؤساء اللجان الرئيسية في الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة لن يحضروا هذه الدورة الخاصة الحالية ، ومن ثم فان وفد بلادى يود أن يقترح أن تقر الجمعية العامة نفس القرار الذى تم اقراره في حالات سابقة ، ألا وهو أنه بغية كفالة الطبيعة التمثيلية للجنة العامة (هيئة المكتب) ، فان رؤساء اللجان الرئيسية في الدورة العادية التاسعة والعشرين الذين لن يحضروا هذه الدورة الخاصة ، يتم استبدالهم بأعضاء من نفس وفود بلادهم .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان السيد ممثل المكسيك قد استرعى انتباهنا الى عدد من التوصيات ، وهي تتعلق بالمجلس الاقتصادى والاجتماعي الواردة في الفقرة ٥ من الوثيقة (A/10003/Add.1) . ولقد اقترح من أجل تأمين الطابع التمثيلي للمكتب أن رؤساء اللجان الكبرى الذين لا يحضرون الدورة الخاصة ينبغي ان يحل محلهم أعضاء من وفود بلادهم .

ان لم تكن هناك اعتراضات في هذا الصدد ، فهل أستطيع أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد التوصية (أ) الصادرة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، وكذلك الاقتراح المقدم من السيد الموقر ممثل المكسيك ؟

لست أسمع اعتراضات في هذا الصدد .

اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اذن ، وفقا للقرار الذى اتخذ توا ، فان رئيس الدورة العادية التاسعة والعشرين سوف يمارس مهام الرئاسة في الدورة السابعة الخاصة . وفيما يتعلق برؤساء اللجان الكبرى ، فانني علمت أن رئيس اللجنة الاولى — في الدورة التاسعة والعشرين — صاحب السعادة كارلوس أورتيز دى روزاس ، من الارجنتين ، هو فقط الذى سيحضر الدورة الخاصة . وبالتالي فانني اطلب الى وفود : السويد والعراق ومالي ومنغوليا واليونان ويوغسلافيا أن تتكرم بابلاغ السكرتارية باسماء الممثلين الذين سوف يحلون محل الاعضاء السابقين . أما نواب الرئيس في الدورة التاسعة والعشرين ، والذين سوف يمارسون نفس المهام في هذه الدورة الخاصة ، فانهم من الدول الاعضاء الاتية :

- اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
- جمهورية ألمانيا الاتحادية
- رومانيا
- زامبيا
- ساحل العاج
- الصين
- فرنسا
- الفلبين

Digitized by UNOG Library

— لبنان
— المكسيك
— المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
— النمسا
— نيبال
— نيكا راغوا
— هايتي
— الولايات المتحدة الامريكية

بقي عليّ أن أعبر لكم عن فخرى واعتزازى أن سمح ليّ مرة أخرى أن اترأس أعمالكـــــم، وأن أعبر عن كل امتناني لهذا الدليل الجديد على الثقة التي تفضلتم بابدائها نحو كافة أعضـــاء هيئة المكتب .

ان كل ما نطمح اليه هو أن نكون جديرين بهذه الثقة . وفيما يتعلق بي شخصيا ، فاني أريد أن أعرب لكم عن شكرى من صميم قلبي .

ها نحن قد اجتمعنا مرة جديدة في هذه الدورة الخاصة للجمعية العامة ، لكي نبحث مشكلات التعاون الدولي والتنمية ، وبينما أن المشكلات السياسية الكبرى التي يتوقف عليها سلام وأمن الامم لا يعتبر من الممكن حلها الا اذا حدثت ثورة في العلاقات الاقتصادية بين الشعوب ، فان الاولوية المعطاة هنا لانماء العالم الثالث و لاستقرار الاقتصاد العالمي تدل على ما أحرز من تقدم بفضل منظمتنا ، ففي أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ اقترح رؤساء دول وحكومات عدم الانحيـــاز عندما اجتمعوا في الجزائر بمناسبة انعقاد مؤتمرهم الرابع عقد هذه الدورة الخاصة .

ان هذه المبادرة التي اتخذت بعد دراسة عميقة لاسباب التخلف بعد أن برزت بوادر أزمة خطيرة للاقتصاد العالمي ، دلت على تصميم تلك البلاد على التحرر من العلاقات الظالمـــة الجائرة التي فرضت عليها ، وحرصها على أن تعمل باخلاص عن طريق الحوار على اقامة تعاون دولي حقيقي .

ان ضرورة اقامة علاقات جديدة بين الدول المتقدمة والبلدان النامية قد ظهرت بطريقـــة مرموقة بعد مؤتمر الجزائر ببضعة أسابيع قليلة عندما اتخذت دول منظمة الاوبك قراراتها بوضـــع

Digitized by UNOG Library

حد لعشـــــرات السـنين من السـلب والنهب وحددت ـ بسـيادة كاملة ـ أسـعار مورد أساسي لانمائها الوطني وهو البترول .

ان هذا القرار الذى صوره أنصار النظام القائم على أنه تهديد لسيطرتهم الاقتصاديـة ، بدا بعد مرور الوقت حدث له أهمية رئيسية ونتائج في الاجل الطويل من عدة نواح . والواقـع أنه اتضح أن الموارد الطبيعية التي تتوفر لدى البلدان النامية ـ ان احسن استخدامهـا ـ فمن الممكن أن تصبح أداة حاسمة لتحررها الاقتصادى بقدر استطاعتها على أن توحد قـواهـا لتضمن السيطرة على تلك الموارد واستخدامها لصالح شعوبها .

ومن ناحية أخرى فقد اتضح أن رفاهية الغرب تتأتى ـ الى حد بعيد وكبير ـ مـن استنزاف ثروات شعوب العالم الثالث ، واستغلال عملها ؛ وأن القوى الاقتصادية لتلك الـدول المتقدمة مهما بدت هائلة تستند الى اسس ضعيفة واهية .

Digitized by UNOG Library

وفي الوقت الذى نجد فيه ان تعقد الاقتصاد العالمي يبرز تكافل الدول ، الا انه بدا في هذا الوقت انه من المستحيل ان يستطيع البعض فرض حلول معينة يختارونها بانفسهم ، اذ انه من غير الممكن ان يفرض احد ذلك .

اذا كان انماء بعض الدول يفترض تعاونا وتضامنا ، فان تتبع النمو لدى الاخرين يتطلب في الوقت نفسه تغييرات هيكلية تقتضي ترك مكانة عادلة لمصالح ثلثي الجنس البشرى .

ان اعلان وبرنامج العمل من اجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية قد قامت اساسا على هذه الحقيقة السياسية ولهذا فهي تقدم افضل الأطر التي يمكن الرجوع اليها عند اجراء المفاوضات الاقتصادية الدولية . وعلى الرغم من ان مؤتمر روما للاغذية ، ومؤتمر بوخارست للسكان ، ومؤتمر ليما للتصنيع لم تكن نتائجها مرضية في بعض النواحي ، الا ان هذه المؤتمرات جميعا قد ابرزت بطريقة او باخرى الطرق السليمة التي يجب اتباعها ، وكذا الوسائل الملائمة التي يمكن استخدامها لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ولقد دخل في نفس السياق مؤتمر داكار للمواد الاولية ، ومؤتمر القمة للاوبك الذى انعقد بالجزائر ، والمؤتمر الوزارى للدول غير المنحازة الذى عقد في ليما ، وكانت تلك في الواقع مبادرات من اجل استعادة الحوار مابين الدول المتقدمة وبين الدول النامية بشان مشكلات الطاقة والانماء والمواد الاولية ، وان الحاجة الى التغيير هي التي تظهر على صعيد الرأى العام العالمي المناقشات وتعليقات الصحافة والمطبوعات والندوات التي تنظمها المحافل الجامعية والمنظمات النقابية والشبابية .

وثمة نتيجة لا تقل اهمية عن ذلك احرزتها الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة وهي ذلك التضامن الذى ظهر من اجل معاونة البلدان النامية التي تأثرت الى حد خطير بالازمة الاقتصادية ، الا ان تنفيذ البرنامج الخاص الذى اعتمد في هذا الصدد كان غير مرض ، واذا كانت النوايا المعلن عنها لم تأخذ شكلا ملموسا من الناحية الواقعية ، اما بسبب حدوث تغيير يستحسن تداركه ، واما بسبب وجود عدم الاستجابة الكافية وهو امر يستحسن ازالته ايضا .

ان الدول الاعضاء بالاوبك قد بذلت من جانبها جهودا يستحسن التاكيد عليها ، وعلى سبيل المثال فانه خلال عام ١٩٧٤ وحده زودت بعض البلدان النامية الاخرى بمقدار ٢ر٥ في المائة من اجمالى انتاجها القومي ، اى مايوازى خمسة أضعاف المساهمة السنوية التي قدمتها الدول

Digitized by UNOG Library

المتقدمة خلال العقد الاخير، وعلى الرغم من التحفظات والقيود التي تضعف يوما بعد يوم ، فان الجمعية العامة في دورتها الخاصة السادسة تعتبر بالنسبة للمجتمع الدولي بمثابة لحظة حاسمة للوعي بالطبيعة الحقيقية لمشكلات التنمية ولاتساع نطاق تلك المشكلات . وفي السياق نفسه يستحسن ان نتناول هذا في اعمال هذه الدورة للجمعية العامة الحالية .

ان هذه الدورة الخاصة السابعة تضعنا جميعا امام مسؤولياتنا التاريخية ، لتحديد ماهو العالم الذى نريد تشييده ؛ ولتحديد ماهو المستقبل الذى نعده للأجيال القادمة ؟

ان هذه المسائل يجب ان نجيب عليها بدون لبس ، وان نختار بين طرفي المعادلة، فاما ان نضع معا شروط وظروف تعاون حقيقي من اجل اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي وذلك بتحديد أهداف وغايات جديدة للانتاج والتجارة العالمية بحيث تستجيب في المقام الاول للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاساسية للانسانية جمعاء وهي اهداف تتطلب المزيد من العدالة والتضامن خاصة ازاء الدول الاشد فقرا وهذه الاهداف تتطلب وضع حد لاستغلال البلدان النامية، وان تزال العوائق التي يقيمها النظام الحالي للعلاقات الدولية امام جهود الانماء التي تبذلها دول العالم الثالث ، واما ان تقوم البلاد الصناعية التي اغرقت نفسها في قوقعة انانيتها بالاستمرار في الدفاع عن امتيازات تزداد ضعفا يوما بعد يوم ولكنها تكفل لها لفترة مؤقتة نظاما عتيقا ، اذ يحدوها الامل الواهي في منع حدوث تغييرات لابد منها في الواقع لتنمية البعض ، وحتى تعود بالخير ايضا على رفاهية الاخرين في الاجل الطويل . ان البلدان النامية التي علمتها تجربة الحرمان والاستغلال ماهي مزايا التضامن سوف تجد نفسها في هذه الحالة في وضع يحتم عليها ان تدخل في ميدان المواجهة التي ستفرض عليها لحماية مصالحها الحيوية وحق شعوبها المقدس في الحياة الطيبة والتنمية . ولقد اختار العالم الثالث من جانبه مايريد منذ وقت طويل ، وقد اكد اختياره مرة اخرى اثناء انعقاد المؤتمر الرابع للدول غير المنحازة والدورة السادسة الخاصة التي اسهم في نجاحها على نحو مرموق .

لقد جعل من الاعتماد على النفس وعلى قواه اساسا لاستراتيجية الانماء ، وهو ، اى العالم الثالث ، ما انفك يكافح من اجل تعاون حقيقي في روح من الحوار وعلى اساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

Digitized by UNOG Library

والواقع ان هذه فلسفة لا تنبثق فقط من الاعتبارات المعنوية ، بل هي تعرب عن الرغبة المشروعة التي تحدو الشعوب التي قاست أثناء قرون من السيطرة السياسية والتخلف الاقتصادي والتي مازالت تعاني من استغلال الاحتكارات الرأسمالية ، والتي ترغب في ان تعزز انماءها في مناخ دولي موات لها .

وعلى الدول الصناعية ان تحدد اختيارها هي الاخرى بان تبرز بوضوح رغبتها السياسية في المساهمة على نحو ملموس في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وهو نظام حدد اطاره واهدافه في الاعلان وبرنامج العمل الذي اعتمدته الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

ان هذه الوثائق قد اعلنت المبادئ ورسمت الطريق الذي يجب ان يتبع ، وذلك بعد اجراء مناقشات ديمقراطية عميقة ، وحاز ذلك تقبلا شبه اجماعي من قبل المجتمع الدولي وهي مستلهمة من روح الحوار وتتطلب موافقة خالصة من قبل كافة الدول .

ومن الواضح ان العالم الثالث لا يريد بتاتا مهما قيل فرض اي حلول على اي احد . ان هذا لا يتفق مع الواقعية التي اتسمت بها الدول النامية ولا يتفق مع رسالة هذه المنظمة .

اننا نرغب ونتمنى ان نرى رغبة الدول الاعضاء ، وخاصة الدول الصناعية في ان تتقبل التزاماتها بسيادة كاملة . نريد ان نرى تلك الارادة يعبر عنها ، حتى يمكن تحقيق القرارات التي اتخذت بشكل جماعي .

Digitized by UNOG Library

الا أننا لا يمكن أن نعتقد أن تعارض المصالح والانانية النابعة من حضارة مادية تقوم على الاستهلاك المفرط والتبذير . . لا يمكن أن نعتقد أنها سوف تختفي بين يوم وآخر .

والواقع أن الشقة طويلة والطريق صعب ولكن ذلك يتوقف عليه بقاء الانسانية المهـــددة بالضياع ، ولهذا فان على هذه الدورة أن تضع معالم عملية التجديد الطويلة للاقتصاد العالمي ، من ناحية ، باتخاذ اجراءات ملموسة لتحل الجزء الاول من المشكلات ذات الأولوية ، ومن ناحيـــة أخرى ينبغي أن تحدد الاطار والأهداف للمفاوضات اللاحقة .

ان الاصلاح الأساسي للنظام التجارى العالمي يعتبر من هذه الأهداف ذات الأولويـــة، وحتى يمكن الاستجابة الكاملة لمتطلبات الانماء فان هذا الاصلاح يجب أن يحقق مايلي :—

أولا : الاعتراف للبلدان النامية بتسهيلات بدون المعاملة بالمثل ، وتشجيع توصيـــل سلعها بدون قيود الى الأسواق الدولية الصناعية .

ثانيا : زيادة الدخل المتحقق من تجارتها الخارجية .

ثالثا : حفظ مواردها من الاضطرابات النقدية والتضخم الذى تصدّره من الـــدول الصناعية .

لقد قدمت اقتراحات ملموسة مفصلة من قبل البلدان النامية منذ وقت طويل وسوف تقـــدم مرة ثانية أثناء عملنا ، ولهذا فانني سأكتفي بأن أذكر بعض الاقتراحات التي تتسم بأهمية رئيسية .

ان النظام على النحو الذى يتبع الآن مصدر البلبلة الحالية لأنه يؤدى الى ادارة وتوزيـــع غير رشيد ومتفاوت للموارد لأنه يتعذر على البلدان الأضعف ، أى البلدان النامية أن تتحكم فـــي تخطيط الانتاج والتموين ، وأن تتوقع تطورا عاديا مستقرا للدخل الحقيقي لتجارتها الخارجية .

ولذا فلكي نصل الى تعاون فعّال وفقا للمصالح الحقيقية للعالم الثالث ، وحتى يعود ذلك بالخير في الأجل الطويل على استقرار اقتصاديات الدول الصناعية يجب أن نتخلص نهائيا من موقـف الرعاية الأبوية والوعظ والارشاد الذى ورثناه عن الماضي والذى أدى كما كان متوقعا الى فشـــل الاستراتيجيات الدولية للعقدين الأول والثاني . .

ان الاستراتيجية الجديدة التي يقترحها العالم الثالث على المجتمع الدولي تستند الـــى نموذج من التعاون يضمن لكافة البلدان انشاء وتشييد اقتصادها على أساس مواردها الخاصـــة

Digitized by UNOG Library

ويجعل من التجارة الدولية وسيلة ممتازة لاعادة توزيع عالمي عادل للدخول ، وان المشكلة ليست فقط بلوغ الأسواق وتصحيح أساليب تحديد الأسعار للحد من تقلبات أسعار المواد التي تصدرها البلدان النامية ، بل انها تقتضي تحويل مجموع أساليب التجارة الدولية ، ويتطلب ذلك المفهوم نوعا جديدا من العلاقات يجعل التكافل ونوعا من التخطيط على الصعيد الدولي يحلان محل قوانين السوق المزعومة والتي ليست سوى انعكاسا لعلاقات القوى التي تقوم على قدرات المقاومة المتوفرة لدى كل من البائع والمشترى .

على أنه عندما تزداد أسعار المواد الأولية فان أسعار المواد المصنعة تزيد بنسبة أكبر، ولكن عندما تنخفض أسعار المواد الأولية فان أسعار المواد المصنعة تبقى كما هي . .

وعلى هذا النحو فان أسعار المواد الأولية تتطور بطريقة غير منتظمة بينما نجد أن أسعار المواد المصنعة لا تكف عن الزيادة على نحو منتظم واضح .

ان الأسلوب الرشيد الوحيد الذى يسمح ببلوغ حد أمثل من العدالة لا يمكن أن ينفصل عن اعادة توزيع الدخول . والواقع أنه ان لم يتحقق ذلك ، فان قوانين السوق التي يسيطر عليها الأقوى والأكثر مقاومة ستستمر في زيادة تدهور العلاقات التجارية بالنسبة للبلدان النامية ونجد أن ذلك سيتحقق عن طريق جهاز قوى يجعل الأغنياء يزدادون ثروة والفقراء يزدادون فقرا ، ولهذا فان البلاد النامية قد اضطرت الى اتخاذ اجراءات للحماية لازمة وتجمعت لتحسين قدرتها على التفاوض . هذا الموقف الدفاعي لا يتعارض مع الحوار بل هو الشرط الأساسي للحوار بين أطراف متساوية .

ان روابط المنتجين والمصدرين تقدم للبلدان النامية اطارا ملائما للاستفادة من تجاربها في ميادين الانتاج والتجارة من أجل زيادة قدرتها الجماعية على مقاومة قوى السوق المتعلقة بالمواد الأولية التي يسيطر عليها المشترون ، وهي ستستمر في اطار النظام التجارى الذى سيعاد تحديده وتنظيمه ، ستستمر في لعب دور مفيد في مجالات تحديد الأسعار وتنظيم العرض والطلب على المستوى الدولي .

ان منظمة اليونكتاد قد بحثت عن حل عادل لمشكلات المواد الأولية ، وأعدت مشروع برنامج متكامل عن طريق الأمانة العامة يقوم على تشكيل مجموعة من المخزون للموازنة الدولية المستقلة وذات

Digitized by UNOG Library

المنتجات المتعددة تقوم على تحديد دليل لأسعار المنتجات المصدرة من الدول النامية ولا سعار المنتجات التي تستوردها الدول النامية وذلك يعتبر اقتراحا أصيلا يستحق اهتماما كبيرا .

فانه لاعادة تقييم عامة لاسعار المواد الاولية وفقا للبرنامج المتكامل يجب أن نتوخى العدالة. وان يعتبر ذلك وسيلة أكيدة بسيطة لكي تجعل موارد البلاد النامية المالية متوافرة لحمايتها بفضل نظام مناسب من تحديد دليل للاسعار ، ولحمايتها من التضخم الذى تصدره الدول الصناعية والاتجاهات الزائدة لزيادة أسعار المواد الصناعية والغذائية . كما أن الاصلاح النقدى الذى يجب أن يتحقق بسرعة يجب أن يضمن ادارة ديموقراطية لسيولة نقدية دولية وأن يحدث توجيها عادلا للموارد لصالح الانماء ولتمويل مخزون الموازنة التي نص عليها البرنامج المتكامل في المواد الاساسية وفقا للاجراءات المتعلقة بذلك والمفصلة ببرنامج العمل لاقامة نظام اقتصادى جديد .

ولا حاجة بنا الى القول بأن الاصلاح الأساسي للتجارة الخارجية ، وتجديد النظام النقدى ، واعادة النظر في أهداف وأساليب تحويل الموارد بواسطة نظام النقد الدولي ، كل ذلك يعتبر الجوانب الثلاثة لسياسة واحدة ، وأن الأسلوب العالمي هو الذى سيسمح بانشاء بيئة خارجية مواتية للانماء ، وسوف يحقق على مستوى الاقتصاد العالمي الاستقرار الذى سيضمن لكل بلد مواصلة أهدافه في الأجل الطويل في مأمن من الاضطرابات الخارجية .

Digitized by UNOG Library

وفي الوقت الحالي فان البلدان النامية لا تستطيع الا تغطية ثلثي حاجاتها من التمويل الخارجي بالاعتماد على مواردها الخاصة .

ان استيراد رؤوس الأموال بما في ذلك المساعدة العامة للانماء ومساهمات هيئات التمويل للانماء لم تسد ذلك العجز على نحو عام ، بل ان المساعدات المالية الخارجية تقدم في معظم الأحوال بواسطة استثمارات خاصة مباشرة ، ومن اعتمادات يقدمها أصحاب الأموال ، ومن قروض ذات فائدة مرتفعة تقدمها المؤسسات المالية الدولية ، وكذلك عن طريق المساعدة الرسمية الثنائية ، وهي تخضع لظروف تجارية وتكنولوجية باهظة الثمن ، ان هذه القيود التي تمليها اعتبارات تجارية وأحيانا سياسية ، وكذلك التعاون المالي الدولي ، كل ذلك قد حاد عن الأهداف المعلن عنها وولد ظواهر من اعادة سير الموارد نحو البلاد الصناعية .

ولهذا فانه يجب أن تتخذ اجراءات عاجلة لاصلاح الوضع الحالي ولتحديد أهداف جديدة للمؤسسات المالية العالمية والاقليمية .

هذه المؤسسات يجب أولا أن تعبىء الموارد المالية لدى البلاد المتقدمة ولدى البلاد التي لديها فائض دائم ويجب أن تتبع سياسات ملائمة تقوم على تقديم التبرعات والقروض والمعونة الفنية وأن تخفف من حدة اجراءاتها حتى تستجيب مع رسالة بنوك الانماء . ويجب أن تزيد بشكل خاص القروض المعطاة للظروف المواتية للبلاد الفقيرة على أن يغطى الهامش بين المعدلات الحالية والمعدلات التفضيلية عن طريق موارد صندوق متعدد الأطراف لمعادلة المصالح . ومن ناحية أخرى فان الدين المتراكم لدى دول العالم الثالث والذى نتج الى حد كبير عن وجود علاقات غير متعادلة تفرض على العالم الثالث ، كل ذلك يجب أن يعاد التفاوض فيه بجدية على أساس المتطلبات التي أعربت عنها مرارا دول العالم الثالث بالمنظمات الدولية .

ان هذه الموارد المالية يجب أن تسمح للدول المتخلفة بأن تحقق عملية انماء حقيقي يعتبر التصنيع عاملا أساسيا فيها . ويجب أن يكون وسيلة للتحكم في التقنيات وأن يتحقق ذلك عن طريق عمل دولي من أجل اعادة توزيع النشاطات الصناعية على الصعيد العالمي .

كما أن الأزمة الغذائية التي انتشرت في بقاع كثيرة من العالم الثالث والاحتمالات المقلقة التي ظهرت في الأفق ، كل ذلك يعتبر تهديدا للسلام ولبقاء الانسانية . ولهذا فان المجتمع الدولي يتحتم عليه أن يعيد النظر في معايير استغلال وادارة وتوزيع موارد كوكبنا الأرضي بعد أن

Digitized by UNOG Library

تهددت من جراء تخريب وأعمال عقيمة نابعة من نظام اقتصادى يعرض للخطر نوعية الحياة ولا يتفق مع الحاجات الأولية لجزء كبير من الانسانية .

ان الحق في الغذاء من حقوق الحياة وكل ضغط يمارس لعرقلة ممارسة هذا الحق يعتبر وسيلة للتهديد والابتزاز ويعتبر اعتداء خطيرا على حقوق الانسان . والواقع أن هناك ميدانا يتطلب تعبئة الموارد ، وهو انتاج وتقسيم المواد الغذائية على نحو عادل يتفق مع الاحتياجات البيولوجية للانسان .

ان هذه الغاية سيمكن تحقيقها اذا استطاعت الدول المتقدمة أن تسهم في ذلك ناسية كل أغراض سياسية وان تستعين بقدراتها التكنولوجية وموارد ها لتحقيق هذا ، بما في ذلك الموارد المتوفرة من نزع السلاح . ويتطلب ذلك تنفيذ برنامج مترابط واجراءات تتخذ في الأجل المتوسط والأجل الطويل .

ففي الأجل المتوسط يجب زيادة ما يصدر من فائض من هذه الدول المتقدمة وذلك باستخدام كافة وسائل الانتاج المتوافرة ، ويتطلب ذلك اصلاح الأسواق الحالية وتنظيم الأسعار المتعلقة بالمواد الغذائية الأساسية حتى يمكن أن تستفيد منها الدول الفقيرة . ويجب كذلك تكوين أرصدة عالمية واقليمية من أجل مجموعة من السلع الاستهلاكية ، ويجب تمويلها على الصعيد الدولي . ويجب زيادة المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف بسرعة لازالة المجاعات المستوطنة والعجز الذى تسبب عن كوارث طبيعية .

وفي الأجل الطويل يجب أن يوافق على برنامج للاستفادة من الامكانيات الزراعية المتوفرة لدى الدول النامية . ويجب أن يعتمد ذلك على موارد مالية وتقنية تقدمها المؤسسات المتخصصة القائمة ، وصندوق الانماء الزراعي الذى يجب أن يصبح ذا نشاطات تنفيذية بأسرع وقت . ان التوزيع العادل للسماد والمخصبات يجب أن ينضم الى وسائل تحقيق البرنامج المقترح .

ان المساعدة الخارجية والجهود الداخلية يجب أن تكفل ظروفا تسمح بتجديد البنيان الاقتصادى والاجتماعي للانتاج وانشاء ظروف مواتية للاكتفاء الذاتي على أن تتكيف المساعدة الخارجية مع الظروف المحلية .

وثمة مورد آخر للثروة لدى الجنس البشرى لم تستغل بعد ، وهو ثروات البحار والمحيطات. ان هذا القطاع من الاقتصاد العالمي الذى يفتح أفاقا واسعة ينبغي أن يدار بأسلوب رشيد وديموقراطي لصالح جميع الشعوب ، سواء كان متعلقا بالموارد السمكية او المعدنية أو البحوث العلمية.

Digitized by UNOG Library

ان انشاء سلطة دولية لقاع البحار يكون لها السيطرة التامة على استكشاف واستغلال قاع البحار فيما وراء الولاية الوطنية يتيح اطارا ملائما للتعاون الدولي المتوازن . وكل أمم العالم يجب أن تضع خبراتها المشتركة ومعارفها من أجل استغلال موارد البحار وتقاسمها فستصبح البحار والمحيطات عاملا للتقارب والتعاون المثمرين بين الشعوب .

وفي هذا السياق يجب توجيه اهتمام خاص الى البلاد غير الساحلية والدول الجزرية النامية. وعلى نحو عام فان الدول الأقل تقدما يجب أن تستفيد من اهتمام خاص ومن اجراءات خاصة تضمن لها نفس فرص الانماء المتوفرة لدى شعوب العالم الثالث الأخرى . ان مجموعة الاجراءات التي وافق عليها برنامج العمل الذى اعتمدته الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة يجب أن تطبق بسرعة . ان نجاح الجهود لاعادة تنظيم التعاون الدولي يستند الى حد كبير على فاعلية الهياكل الاقتصادية لنظام الأمم المتحدة .

ان هذه الهياكل قد أعدت منذ ثلاثين عاما في سياق سياسي واقتصادى تغير جذريا اليوم. والواقع أن تلك الهياكل كانت مفيدة وقد أتمت جزءا كبيرا من الرسالة التي وضعت لها اذ حددت اطارا عالميا للعمل المشترك . ولكن يجب أن تتكيف تلك الهياكل مع المتطلبات الجديدة حتى تتيح للمجتمع الدولي أن يستفيد من اطار فعال للدراسة والتفاوض .

ان التقرير الذى أعدته لجنة الخبراء الموقرين سوف يعرض عليكم لنظره خلال هذه الدورة .

Digitized by UNOG Library

ومهما كانت النتائج المتوقعة من مشروع الاصلاح فانه من الواضح كما ورد من تقرير الخبراء أن أى اصلاح للهياكل مهما اتسم بالجرأة لن يستطيع أن يحل محل الرغبة السياسية لدى الدول ازاء منظمتنا . وفي اطار الحوار الدولي اتخذ رئيس الجمهورية الفرنسية مبادرة في نيسان / ابريل الماضي عندما عقد مؤتمرا على صلة بالأزمة الاقتصادية الراهنة . ولكن هذا الاجتماع لم يحقق أهدافه المنشودة بعد ظهور اختلافات عميقة فيما يتعلق بالموضوعات موضع الدراسة والأهداف المطلوب تحقيقها . والواقع أن الدول الصناعية قد أبدت حرصا شديدا في الدفاع عن مصالحها العاجلة ، وتمسكت بمخططات أصبحت اليوم بالية ، بينما اقترحت الدول النامية مفهوما عالميا مشتركا للمشكلات لحل الأزمة العالمية والاقتصادية ، وذلك عن طريق اقامة علاقات من نمط جديد .

وبالرغم من هذه الاختلافات فاننا على يقين من أن الاجتماع التحضيرى الذى انعقد في باريس لم يكن غير مجد ، اذ أنه قد سمح بتحديد المشكلات الحقيقية . ومن المشجع أن نتبين حدوث نوع من التطور في موقف البلاد الغربية التي اعترفت رسميا بضرورة ايلاء اهتمام معادل متساو لمشكلات الطاقة والمواد الأولية والانماء .

ان استعادة الحوار على أسس بناءة سيكون ممكننا ، وفرص النجاح سوف تتوفر ، اذا قبلت الدول الصناعية أن تدخل — على أساس من الرغبة في تحقيق النتائج — في حوار للبحث عن حلول لكافة المسائل المتعلقة بالمشكلات التي تهم كافة مجموعات العالم .

ان نجاح هذا المؤتمر يستند أساسا الى طابعه التمثيلي ، وأن اتفاق الرأى الذى يبدو أنه سوف يتحقق بشأن توسيع تشكيله يعتبر دليلا اضافيا للنجاح المنشود . ولهذا فانه يستحسن أن نحدد في الوقت الملائم العلاقة بين هذا المؤتمر الذى يستهدف الاسهام في اقامة نظام دولي جديد وبين منظمة الأمم المتحدة التي ما زالت هي الاطار الملائم في الحوار الدولي . وبالطبع فان هذا المشروع يقترن بصعوبات كبرى . ان الصعوبات والاعتراضات التي نشأت ازاء بعض الاقتراحات التي قدمتها الدول النامية ، بالرغم من أنها واقعية وملائمة ، دليل على وجود تعارض في المصالح ، سوف يظل ، طالما تمسكت الدول الصناعية بمصالحها العاجلة بدلا من أن تنظر الى تلك المصالح في سياق التاريخ وأن تحافظ على مصالحها في الأجل الطويل .

ان المناقشات التي تثير بعض المسائل وغير ذلك من المبادرات التكتيكية التي نعرفها ، كل ذلك قد يعتبر وسائل للتخلص من الالتزامات المحددة ، وهي في الواقع تدل على وجود افكار عميقة

Digitized by UNOG Library

ورغبة خفية في الابقاء على علاقات السيطرة التي تزعزعت بفضل كفاح شعوب العالم الثالث من أجل التحرر في المجال الاقتصادي .

ومن الواضح أنه اذا حدثت المواجهة ، فلن تعود الا بالضرر على الجميع .

ان الاحداث السياسية الحديثة قد ذكرتنا بذلك ودلت على أن اللجوء الى القوة المادية له حدوده وأن ذلك مشروع باطل ، ولهذا فان من صالح الجميع البحث عن حلول فعالة وتأمين تكافل الشعوب عن طريق التخلص من الموضوعي ، فان المفهوم الموحد للمشكلات هو الذي سيسمح لنا بالتوصل الى حل متوسط مقبول وسيسمح بانقاذ الاقتصاد العالمي من الخراب . وفي البحث عن توازن جديد يقوم على علاقات جديدة يجب أن يقوم الاغنياء بالتنازلات اللازمة فورا وان يستجيبوا للتطلعات المشروعة لمن عانوا كثيرا لظروف تاريخية معروفة . هل هذا يدل على الافراط في المثالية عندما ندعو الدول الغنية أن تتغلب على أنانيتها وأن تتخلص من عاداتها حتى توفق بين مصالحها الحقيقية وبين تطلعات الانسانية للسلام والحرية والرفاهية ؟ يجب في نهاية المطاف أن نعرف اذا كان الانسان سوف يستخدم قواه ضد نفسه وسوف يكون وسيلة لهدم نفسه او اذا كان سيستطيع أن يسيطر على الموقف في الوقت الملائم ويعبئ خياله وقدراته الخلاقة لبناء حضارة جديدة وشكرا .

ان صاحب السعادة المستر كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة يود التحدث الى الجمعية العامة ، واني أعطيه الكلمة .

الأمين العام (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أن أتوجه اليكم بأخلص التهنئة لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، واننى لعلى يقين ياسيادة الرئيس أنه بفضل ارشادكم ورئاستكم سوف تتمكن الجمعية العامة من أن تتعامل بفاعلية مع البنود الهامة المدرجة في جدول الأعمال . ان الكلمة التي القيتموها يا سيادة الرئيس سوف تكون ولاشك اسهاما قيما لأعمال هذه الدورة .

(أكمل الحديث بالانجليزية)

تجتمع الجمعية العامة اليوم في دورة خاصة لبحث حالة التنمية والتعاون الاقتصادي الدوليين ولكي توسع ابعادهما ، وفي هذا الاطار طلب أيضا الى هذه الجمعية العامة أن تعطي هدف

Digitized by UNOG Library

التنمية مكانه الجدير به في نظام الأمم المتحدة وعلى المسرح الدولي ، ومن ثم فان هذه الدورة تمثل علامة هامة على طريق عملية طويلة ترمي الى تحقيق الهدف الوارد في الميثاق ، ألا وهو جعل العالم الذى نعيش فيه عالما أفضل وأكثر عدالة للجميع .

Digitized by UNOG Library

فمنذ انشائها تضطلع الامم المتحدة بدور قوى في عملية التنمية ، وان مجرد نظرة نلقيهـــا على الاعوام الثلاثين منذ ان قامت الأمم المتحدة تعطينا صورة واضحة عن التغيرات الكبيرة الـــتي تمت وعن التقدم الذى تم احرازه عن المهمة الضخمة الملحة التي مازالت امامنا ، فضلا عن دور الأمـم المتحدة كبوتقة للافكار ودعامة للتقدم .

حقا ان ادراك الحاجة لاصلاح النظام الاقتصادى الدولي ليس جديدا ، فلقد تمت الدعوة الى ذلك مرارا وتكرارا ، وان تاريخ الامم المتحدة يحوى جهودا عديدة ، وان كانت نتائجها تبـدو مخيبة للامال ان قارناها بالاهداف العظمى ، الا انها تبدو عند التامل انها توفر الاساس الصلـب الذى يمكن ان يقيم عليه جهودنا الراهنة .

ان اعتبار الستينيات العقد الاول للتنمية ، وانعقاد اول مؤتمر للامم المتحدة للتجـــارة والانماء في سنة ١٩٦٤ . وتبني استراتيجية التنمية الدولية للعقد الثاني للتنمية والاعلان وبرنامـج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادى جديد ، فضلا عن ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصاديـــة ، تمثل كلها منطلقات هامة ينبغي علينا ان ننطلق منها في هذه الدورة وان اى تحليل لهـــذه الجهود يعكس تطورا متزايدا لمفهوم المشاركة في المسؤولية في المجال الدولي والتكافل الدولـــي وتطوره من فكرة مجردة الى فكرة يعترف بها الجميع الان على انها ضرورة عملية .

لقد تم ارساء الاساس الفلسفي من ان المواقف المتغيرة تشير الى ان وقت العمل قد حـان ، ومهمتنا هي ان نترجم الاهداف الى واقع ملموس من خلال اعادة تنظيم الموقف الاقتصادى الدولـــي على اساس من المزيد من العدالة والانصاف . ان تقليل الهوة بين الاغنياء والفقراء ، يمثل اعظـــم تحد للرؤية ، ولمن يتولون مقاليد الحكم والامور في العالم . ويدلل التاريخ على انه لا يمكن لمجتمع تملك فيه القلة الثروة بينما تعيش الغالبية في فقر محرومة من الامل ، لا يمكن لمثل هذا المجتمـــع ان يظل مستقرا .

وهذه حقيقة تنطبق على مجتمعنا الدولي اليوم اكثر من اى وقت مضى وفي مواجهة هـــذا التحدى فاننا لن ننجح مالم يتم تحول حاسم في المواقف ينعكس في تعبيرات محددة للارادة السياسية بقبول التغيير .

Digitized by UNOG Library

وماينبغي علينا ان نفعله هو ان نوفق بين المصالح المتعارضة بين الدول وهذا ليس بالمهمة السهلة ولكن ليس امامنا من خيار ، بيد انه من خلال النية الحسنة والاحترام المتبادل سوف نتمكن من تحويل الازمة التي نواجهها الى فرصة عظيمة للسلام طويل الامد ووئام ومنفعة متبادلة.

ورغم انه يوجد الان اتفاق عام على الحاجة الى التغيير ورغم ازدياد التقاء وجهات النظر بشان العديد من الاهداف العريضة من اجل الاقتسام اكثر انصافا للموارد والفوائد فانه لاينبغي على المرء ان يستهين بالمهمة المعقدة التي مازالت امامنا .

ومن ثم ينبغي علينا ان نعمل في هذه الدورة الخاصة للجمعية العامة باسلوب رشيد واع ، وباحساس متجدد بان المهمة ملحة وكما قال رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي السفير اكهوند في كلمته في ختام الدورة التاسعة والخمسين للمجلس واقتبس ماقال من انه " لاينبغي علينا ان نتوقع او نسعى الى تحقيق نتائج باهرة ولكن لنا الحق في ان نتوقع اتفاقا بشان المبادئ والسياسات ، وتدليلا واضحا على النية للتفاوض المجدى لبلوغ الغايات المتفق عليها ".

وانه لمما يشجعني ان العديد من مختلف المحافل تناولت ومازالت تتناول هذه القضية وهذا يعكس بالتاكيد خطورة الموقف غير انني اعتقد ان هذا يدلل ايضا على اننا نتعامل مع فكرة حان وقت التعامل معها .

وعلى المستوى الحكومي نجد ان مؤتمر وزراء الخارجية الذى انتهى مؤخرا لدول عدم الانحياز في ليما ومؤتمر داكار للمواد الاولية واجتماع رؤساء دول الكومنولث الذى عقد في ايار/مايو الماضي واعقبه التقرير المؤقت لمجموعة الخبراء الذين عينوهم ، واجتماع وزراء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية في بداية هذا العام والمفاوضات التي أدت الى اتفاقية لومي ، والمناقشات المكثفة بين الحكومات ، كل هذه اهداف ينبغي أن تساعدنا على التوصل الى هدفنا .

وينبغي ان تكون هذه هي الحالة بالنسبة لمؤتمر باريس المقترح عقده بين الدول المتقدمة والنامية والذى يرمي الى الاضطلاع بدورهام في عملية التفاوض التي تعقب هذه الدورة الخاصة غير انه سوف يكون من الضرورى ان تحدد العلاقة بين هذا المؤتمر وبين الامم المتحدة التى تعتبر انسب محفل للتنسيق والتعاون الدوليين .

Digitized by UNOG Library

وعلى المستوى غير الحكومي نجد ان عددا من الجهود القيمة قد تم بذلها ، واضافت ابعادا لا بد ان تساعدنا في مهمتنا ، غير انه لا يمكن ان يكون هناك بديل لدور المنظمة العالمية. فمنظمة الامم المتحدة فريدة في نوعها بسبب طابعها العالمي وشمولها من حيث مجال مسؤوليتها فضلا عن دوام اهتمامها بالقضايا الدولية .

وأود ان اخص بالذكر ثلاث وظائف يجب ان تؤديها الامم المتحدة في الجهود التي تبذل داخل نظام الامم المتحدة وخارجها :

أولا : من خلال هذه الجمعية ينبغي ان توفر الامم المتحدة الاصول والاطار والخطوط المرشدة لعملية التفاوض التي سوف تتم داخل نظام الامم المتحدة وخارجها .

ثانيا : ان نتائج هذه المفاوضات ينبغي ان تعرض على الجمعية العامة لكي تصدق على مثل هذه الاتفاقيات ، فهذا التصديق لا يمكن ان يصدر الا عن منظمة دولية .

اخيرا نجد ان الامم المتحدة هي المنظمة الوحيدة القادرة على توفير الاستمرارية من خلال متابعة تنفيذ الاتفاقيات التي يتوصل اليها المجتمع الدولي .

ومما يشجعنا ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد اتفق بالاجماع على القضايا التي سوف تناقشها الجمعية العامة في دورتها هذه ، ولكنه من المهم بمكان ان المشاورات المكثفة التي تمت في الشهور الماضية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي وفي اللجنة التحضيرية لهذه الجمعية قد كشفت، حتى مع عدم تحقق انجاز ضخم ، كشفت رغبة صادقة من كافة الجوانب بايجاد حلول مقبولة من الجميع.

ان القضايا الست الجوهرية التي سوف تناقشها الجمعية العامة في دورتها هذه تتناول مجالات يتعرض لها المجتمع الدولي ، وازمات قصيرة الاجل ومشكلات طويلة المدى . والتوصل الى حلول ينبغي ان يتم اذا كان علينا ان نحقق اهداف التنمية والاستقرار التي نرجو تحقيقها .

وفي مجال التجارة الدولية ، نجد ان المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم البلدان النامية تتمثل في اعتمادها اكثر من اللازم على تصدير سلعة اولية او سلعتين للحصول على احتياجاتها من النقد الاجنبي ، وان هبوط سعر عدد من السلع الاولية في الماضي القريب قد دلل على مدى تعرض هذه الدول لمثل هذه التقلبات في الاسعار .

Digitized by UNOG Library

وفضلا عن ذلك نجد ان النصف الاول من هذا العقد قد شهد تقدما ضئيلا في تنفيذ التوصية الخاصة باستراتيجية التنمية الدولية بشان تحرير تجارة المواد الاولية من القيود .

Digitized by UNOG Library

لقد حان الوقت لبذل جهود ضخمة لتخطي هذه العقبات الرئيسية . وفي هذا الشأن ينبغي أن نعطي الاهتمام وأن نركزه على ثلاث مجالات : أولا ، اعادة التجارة الدولية الى مستويات أفضل تفيد منها كل الدول ؛ ثانيا ، تحرير سياسات الاستيراد الخاصة بالدول الصناعية بما يخدم الدول النامية ، وتثبيت دخل الدول النامية من صادراتها حتى تتمكن من تمويل وارداتها التي تحتاج اليها للابقاء على جهودها الخاصة بالتنمية ، وهذه القضية التي طرحت على الأمم المتحدة منذ مؤتمرها فانا في سنة ١٩٤٧ قد اكتسبت الحاحا جديدا ، وينبغي أن تؤدي بها الى نتيجة ايجابية في المستقبل القريب . ان المناقشات والمفاوضات التي تمت في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء U N C T A D بشأن عدد من القضايا المتعلقة بالسلع الأولية ينبغي أن تساعدنا على بلوغ هذه الغاية ، وبايجاز فان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على تحسين وضعها النسبي في حجم تجارة دولية متزايد . وفي أعقاب الأزمات في الموقف النقدي الدولي جرت مفاوضات داخل صندوق النقد الدولي لاصلاح النظام القائم ، بينما تم احراز بعض التقدم اثناء هذه المناقشات ومن الواضح أن الموقف لا ينبغي أن يستمر على ما هو عليه لأنه يقضي على مصالح الدول المتقدمة والنامية على السواء . وفي هذا الاطار فان الحاجة الى اعادة النظر في اجراءات اصدار القرار اصبحت حاجة ملحة ، ويحدوني الأمل في أن تسفر الجهود الحالية عن التغيرات الضرورية دون مزيد من التأخير . كما أن عملية تحويل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية مازالت مخيبة للآمال . فبينما نجد أن شروط هذا التحويل قد تحسنت أثناء النصف الأول من هذا العقد ، فان مساعدات التنمية الرسمية التي تقدمها الدول المتقدمة لم تبلغ حتى نصف الهدف المحدد في الاستراتيجية الدولية للتنمية ، وفي الوقت ذاته فانه مما يثلج الصدر ان نسجل أن الدول المنتجة للبترول أصبحت من الدول المساهمة الرئيسية في البرامج الدولية والاقليمية والثنائية في التنمية الاقتصادية والتعاون . ومن الواضح أنه اذا كان علينا أن نعجل وندفع عجلة التنمية فان تدفق موارد البلدان النامية ينبغي أن يزيد ، وبصفة خاصة نجد أن تدفق الموارد من الدول الأكثر تضررا والدول الأقل تقدما من بين الدول النامية ينبغي أن تزيد بشكل ملحوظ ، اذا كان لنا أن نخرج بهذه الدول من الأزمات الخطيرة التي تجد نفسها فيها ، وان نرفع مستويات المعيشة في أثناء هذا العقد ، لقد أقامت الحكومات داخل الأمم المتحدة أجهزة عديدة لتقديم المساعدات للبلدان النامية وأود أن أهيب وان أحث الدول الأعضاء على ان تستخدم هذه الأساليب الثلاثة استخداما كاملا . فانه ان تم استخدامها

Digitized by UNOG Library

بأسلوب مناسب ، وان تم تكيفها باسلوب مناسب فان هذه الاساليب يمكن ان تضطلع بدور كبير في عملية التقدم الاقتصادى والاجتماعي في كافة انحاء العالم . وفي هذا الشأن قد أعربت مرارا وتكرارا عن قلقي من المصروفات العسكرية الهائلة التي بلغت ما يقرب من ٣٠٠ بليون دولار سنويا ، وفي ضوء الاحتياجات المالية الهائلة التي تحتاجها التنمية فان هذا يعتبر تحولا وتبديدا للموارد ، وبالتالي فان عملية نزع السلاح ينبغي أن ننظر اليها في هذا الاطار .

ان أهمية التصنيع كوسيلة لدفع عجلة التنمية أمر يعترف به الجميع ، ومن ثم فان انخفاض مستوى التصنيع في معظم البلدان النامية ، وضآلة نصيبها من الانتاج الكلي للسلع المصنّعة يعتبر صعوبة أخرى ينبغي أن نتناولها . ومع الازدياد السريع لقوى العمل ، ينبغي أن نقوم بالقضاء على مشكلة البطالة وذلك بتوفير فرص العمل الضرورية . ان عملية التصنيع قد تمت مناقشتها بتركيز في المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية U N I D O. وهذه الدورة الخاصة للجمعية العامة تعطي فرصة لمواجهة القيود ، وتحدد اتجاهات العمل في هذا الشان ، ويرتبط بهذا الأمر ارتباطا وثيقا مسألة العلم والتكنولوجيا فبينما تم احراز بعض النجاحات في هذا المجال ، فاننا لا نزال نحتاج الى الكثير لكي نتأكد من توفر التكنولوجيا المناسبة التي تحتاج اليها الدول النامية ، ومن المهم أن نحسن شروط الحصول على التكنولوجيا المناسبة ، وان نطوع الأساليب التجارية التي تحكم تحويل ونقل التكنولوجيا لكي تغطي احتياجات البلدان النامية . وفي القطاع الزراعي فاننا نجد أنه ما زال يعطي معظم الدخل لسكان البلدان النامية ، فهو مورد الغذاء والمواد الأولية للصناعات ، فضلا عن الحصول على النقد الاجنبي . ولهذه الأسباب فان عملية الحد من نمو الزراعة تثير قلقنا الكبير . وفي الوقت الذى نجد فيه موقف الغذاء الدولي يظهر بوادر تحسن فان التوازن بين العرض والطلب ما زال حساسا ، وبالتالي فانه من الاهمية بمكان ان نتخذ عملا فعالا، فان مؤتمر الغذاء العالمي قد أقر عددا من القرارات الهامة لتلبية الاحتياجات العاجلة ، والأهداف الطويلة الاجل في هذا المجال ، بينما قد تم احراز بداية طيبة منذ انعقاد المؤتمر في نوفمبر الماضي ولكننا نحتاج الى مزيد من التقدم . وفي هذه الدورة الخاصة ينبغي أن تترجم هذه الاتفاقيات الى التزامات ملموسة ومحددة .

وفضلا عن تناول هذه القضايا الجوهرية فان هذه الجمعية قد طلب اليها تناول مسألة اعادة تنظيم نظام الامم المتحدة في المجالين الاقتصادى والاجتماعي ، ففي ضوء التغيرات الجذرية

Digitized by UNOG Library

على مرّ الثلاثين عاما الماضية التي أشار اليها السيد الرئيس ، فانه من الواضح أن نظام الأمم المتحدة يحتاج الى اعادة تنظيم لكي تتمكن الأمم المتحدة من أن تضطلع بدورها كاملا في مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه العالم ، وانني أدرك تماما تعقد ومشكلة هذه المسألة ولكنني على يقين من أنه من خلال مداولاتكم سوف نتمكن من أن نتوصل الى تحقيق هذا الهدف .

ان هذه الجمعية أمامها مهمة صعبة ومعقدة ، ولكنها أتيحت لها فرصة تاريخية لا ينبغي علينا أن نبددها ونضيعها ، لقد حان الوقت لكي ننتقل من الاعلانات ، والاعراب عن النيّة لكي نبذل جهودا مستمرة لايجاد حلول عملية وملموسة من خلال العمل المستمر ، وانني أرجو لكم كلّ نجاح في هذا الجهد .

Digitized by UNOG Library

البنـــد رقم ٦

الموافقة على جدول الأعمال (A/10190)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أدعو الجمعية العامة الى تناول البنـــد السادس ، في جدول الأعمال وهو يتعلق بالقرار جدول الأعمال .

من أجل الاسراع في الاضطلاع بأعمال الجمعية العامة فانها قد ترى اقرار هذا الجدول في هذه الجلسة دون احالته الى هيئة المكتب .

ان لم تكن هناك اعتراضات ، فانني أعتبر أن الجمعية العامة تقرر ذلك .

اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أسأل الجمعية العامة عما اذا كانت تعترض على اقرار جدول الأعمال الوارد في الوثيقة (A/10190) ؟

ان لم تكن هناك اعتراضات فانني أعتبر أن جدول الأعمال قد أقر من قبل الجمعية العامة.

اذن تقررت الموافقة على جدول الأعمال .

البند رقـــم ٧

التنمية والتعاون الاقتصادي العالمي :

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وفيما يتعلق بالبند السابع من جدول الأعمـال بعنوان " التنمية والتعاون الاقتصادي العالمي " ، فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قـراره ١٩٨٠ بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٥ قرر أن الموضوعات الواجب بحثها ينبغي أن تكون أساسـا للموضوعات التالية : التجارة الدولية ، الاصلاح النقدي الدولي وتحويل الموارد الفعلية من أجل تمويل التنمية في البلدان النامية ، العلم والتكنولوجيا ، التصنيع ، التغذية والزراعة واعادة بنـاء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في نظام الأمم المتحدة .

هـل أستطيع أن أعتبر أن الجمعية العامة أخذت علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالبند السابع من جدول أعمالنا ؟

اذن تقرر ذلك .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد أوصى فضلا عن ذلك بأن الجمعية العامة في دورتها الخاصة ينبغي أن تتخذ في المقام الأول قرارات حول المسائل التي يمكن " . . . أن تكون لها آثار حاسمة بالنسبة للمفاوضات اللاحقة التي سوف تعقد في نطاق الأمم المتحدة ، وكذلك في محافل دولية أخرى من أجل اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد . "

وان المجلس قد أوصى أيضا بأن الجمعية ينبغي " . . . أن تشرع في دراسة اعادة بناء هياكل الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وأن تنشيء لجنة ما بين الحكومات تكلف بمثل هذه المسائل . "

اذا لم يكن هناك اعتراض ، فانني أعتبر أن الجمعية العامة تأخذ علما بتوصيات المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : فيما يتعلق بالبند السابع من جدول الأعمال فان المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد أوصى في الفقرة الخامسة من الوثيقة A/10003 /Add.1 (Part 1) بما يلي :

" (ب) أن تنشيء الجمعية العامة لجنة خاصة في الدورة السابعة الخاصة ، يكون لها رئيس وثلاثة نواب للرئيس ومقرر ، وأن يعطى لرئيسها خلال اجتماع الدورة الصلاحيات اللازمة وكافة الحقوق بما في ذلك حق التصويت على ألا يشكل ذلك سابقة بالنسبة لاجتماعات الجمعية العامة ؛

" (ج) أن يحال الى اللجنة الخاصة من أجل البحث وتقديم التقارير البند السابع من جدول أعمال الدورة السابعة الخاصة ، وهو بعنوان ، التنمية والتعاون الاقتصادى العالمي ، نظرا لأن المناقشة العامة حول المسألة سوف تجرى في الجلسة العامة ؛

" (د) أن تقوم اللجنة الخاصة بانشاء فرق للعمل اذا كانت هناك حاجة لذلك ؛

" (هـ) أنه بالرغم من أحكام المادة ١٥ من لائحة اجراءات الجمعية العامة ينبغي أن تكون اللغة العربية أيضا لغة رسمية ولغة عمل لهذه اللجنة الخاصة . "

Digitized by UNOG Library

اذا لم أسمع اعتراضا ، فانني أعتبر أن الجمعية العامة توافق على جميع هذه التوصيـــات .

اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): انني أعتبر أيضا أن الجمعية العامة تريد الموافقة علـــى توصيات المجلس الاقتصادى والاجتماعي والمتعلقة بالمناقشة العامة ، وبمواعيد الجلسات ، وأن تأخذ علما بمجموعة التقارير التي نشرت في الوثيقة (A/10003/Add.1 Part 1) .

اذن تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠

Digitized by UNOG Library